

# المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي

Libyan Center For International Commercial Arbitration

---



كلمة رئيس مجلس إدارة المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي

د. عبد الوهاب شقلوف

المؤتمر الدولي الثالث للتحكيم في ليبيا

"آليات جديدة لدعم الاستثمار"

19 نوفمبر 2019 – ميلانو – إيطاليا



# المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي

Libyan Center For International Commercial Arbitration

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد باولو سانالا، مدير مؤسسة Ispramed

السيد ميلاد عبد الله، وزير الحكم المحلي

السيدات والسادة الحضور الكرام،

أنه لشرف عظيم لنا أن ندعوكم لحضور فعاليات المؤتمر الدولي الثالث للتحكيم في ليبيا، ولقد  
أسعدنا كثيرا تلبيتكم لهذه الدعوة،

ومهذه المناسبة أود أن أتوجه بجزيل الشكر للسيد باولو سانالا، وستيفانو أنزالي، لدعمهم  
واستضافتهم لسلسلة ملتقيات المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي السنوية والمؤتمر السنوي،

كما أتوجه بالشكر لكل أعضاء المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي ومؤسسة Ispramed، على  
جهودهم المبذولة من أجل تنظيم فعاليات المؤتمر الدولي الثالث للتحكيم،

كذلك محاضرينا الكرام، الذين لبوا دعوتنا بكل رحابة صدر، لإثراء هذا الملتقى،



# المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي

Libyan Center For International Commercial Arbitration

أيتها السيدات، أيها السادة الحضور،

إنه يشرفني اليوم أن نقف هنا كمركز إفريقي عربي للتحكيم في هذا الملتقى الدولي للتحكيم، والذي يعتبر الثالث في سلسلة مؤتمرات المركز، والتي تهتم بنشر ثقافة التحكيم في ليبيا والعالم العربي والإفريقي، وتطوير التعاون بين المراكز التحكيمية الإفريقية، ودعم البحث العلمي في مجال الوسائل البديلة لفض النزاعات،

خاصة بعد نجاح المؤتمر الدولي الأول للتحكيم في ليبيا أيام 1 و2 نوفمبر 2017، تحت عنوان "التحكيم في ليبيا على ضوء التجارب المقارنة والمنظمات الدولية"، وذلك بمقر منظمة التربية والعلوم والثقافة "الألكسو" بتونس العاصمة، بحضور عدد هام من المحاضرين والمشاركين، وبتنظيم مشترك من المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي وغرفة التجارة الدولية بباريس،

إثر حصول المركز على تفويض من مجلس النواب الليبي وترخيص من حكومة الوفاق، وبعد الاستجابة لنداء الأمم المتحدة بضرورة الاستعجال ووضع قانون للتحكيم، حيث أخذ المركز على عاتقه مهمة صياغة مسودة القانون، بعد قيامه بدراسة تجارب الدول التي صاغت قوانين في التحكيم، والتي نقحت قوانينها مثل تونس، مصر، البحرين وغيرهم، إضافة إلى القوانين الدولية مثل قانون "الأنوسترال"، بهدف دعم ونشر ثقافة التحكيم في ليبيا.

وفي نفس السياق عقد المركز الليبي كل التحضيرات والتجهيزات للمؤتمر الدولي الثاني للتحكيم في ليبيا تحت عنوان: "دور التحكيم والوساطة في دعم الاستثمارات"، بالتعاون مع مركز القاهرة الإقليمي



# المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي

Libyan Center For International Commercial Arbitration

للتحكيم التجاري الدولي. يهدف تسليط الضوء على أهمية التحكيم والوساطة كوسائل بديلة ناجعة  
لفض النزاعات الدولية وقادرة على دعم الاستثمارات، مما يساعد الاقتصاد العام للدولة،

وقد تم التركيز خلال فعاليات هذا المؤتمر على نظام التحكيم والوساطة داخل المؤسسات  
التحكيمية، وفي المنازعات الخاصة، وفي نزاعات الاستثمارات الدولية—وما مدى تدخل القضاء في  
التحكيم والوساطة،

واختتم المؤتمر بعرض لبعض القضايا العملية في مجال التحكيم والوساطة و تُرهما في حل النزاعات  
الاستثمارية.

واليوم ويهدف تواصل سلسلة مؤتمرات التحكيم في ليبيا، نعقد مؤتمرنا الثالث، والذي يهدف  
للتعريف بالمركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي والمستجدات في مجال التحكيم، الوساطة  
والاستثمار، في ليبيا، لتوطيد علاقات التعاون مع أوروبا، وكسب ثقة المستثمر الأجنبي، وإطلاعه على  
آخر المستجدات التشريعية في ليبيا.

أيها السيدات والسادة الحضور،

في ظل العولمة التي كان لها أثر كبير على الحركة التجارية والاستثمارات الدولية،

ونظرا لما تتطلبه الحركة التجارية من سرعة في الحكم والبت في المنازعات التي قد تنشأ، لتجنب وقوع

أضرار للمستثمرين وتعطيل مصالحهم،



# المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي

Libyan Center For International Commercial Arbitration

كان من الضروري إيجاد آلية محايدة وفعالة لتسوية النزاعات التجارية، إلى جانب القضاء، وهي التحكيم، باعتباره أحد الوسائل البديلة لفض النزاعات المحلية والدولية، و تُجْعَلُها.

إن حل النزاعات التجارية عامل مهم في تحقيق ازدهار التجارة التي هي سبب رئيسي في النمو الاقتصادي، لأي دولة متقدمة،

كما أن التحكيم والوساطة يعتبران من أهم الوسائل البديلة لفض النزاعات، التي يلجأ إليها المستثمرون، خاصة الأجانب، خاصة مع تطور العلاقات الدولية التجارية التي يعيشها العالم، وتطور العقود التجارية، وتطور مجال الاستثمارات الدولية.

ومن هنا يأتي سعي جل الدول نحو تنظيم عملية التحكيم والوساطة حتى تو اكبا التطورات الحديثة في مجال قوانين التحكيم التجاري، باعتبارهما ضمانا لجر لية لجذب الاستثمارات الدولية والعمل على إيجاد حلول مناسبة لمو اكبة التغييرات وما تفرزه المنازعات التجارية.

ولهذا الغرض أنشأ المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي، في محاولة لفض النزاعات الدولية والمحلية التي قد تنشأ بين الليبيين في ما بينهم، وبين الليبي والأجنبي، وللتعرف أكثر على المركز و أنشطته، سيتم التطرق لهذا الموضوع خلال الجلسة الثالثة،

أيها السيدات والسادة الحضور،

ستعيش ليبيا في الفترة القادمة، ازدهارا على مستوى الاستثمارات، خاصة منها الأجنبية، الأمر الذي جعل من العمل على وضع قانون تحكيم سليم يدعم استثمارات ليبيا ويحمي اقتصادها ضرورة



# المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي

Libyan Center For International Commercial Arbitration

قصوى، وهو ما عمل عليه المركز خلال الفترة الماضية بعد حصوله على تفويض من مجلس النواب الليبي وترخيص من حكومة الوفاق، وبعد الاستجابة لنداء الأمم المتحدة بضرورة الاستعجال ووضع قانون للتحكيم،

أخذا على عاتقه مهمة صياغة مشروع قانون كامل متكامل في ليبيا، وهو ما وقع دراسته في أكثر مناسبة، آخرها في فعاليات المؤتمر الدولي الأول للتحكم في ليبيا.

أيها السيدات والسادة الحضور

اسمحوا لي أن أقول بأن ليبيا اليوم تتوجه نحو العلاج والشفاء وتجاوز كل الصعوبات التي واجهتها. والتي أثرت بشكل كبير على استثمارها وعلى اقتصادها، من خلال الترسانة الحديثة من القواعد والقوانين التشريعية الموكبة للتطورات الدولية والاستثمار الدولي، والحامية لاقتصادها وللمستثمر نفسه، سواء كان أجنبي أو ليبي.

أيها السيدات والسادة الحضور

اسمحوا لي بالقول بأن من أهم الأمور التي يمكن أن نستفيد منها في مثل هذه المؤتمرات هو حضور أكبر عدد من المتحدثين من أنحاء العالم وأن يكون الحضور متنوعا، حيث تتلاقح الأفكار، وتحصل المنفعة والمعرفة، في محاولة للاستفادة بالتجارب المقارنة والخبرات الطويلة للمراكز الدولية، لتطوير التشريعات في مجال التحكيم، وجعلها موكبة لأخر تطورات التجارة العالمية، وهو ما يمكن أن نعتبره



# المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي

Libyan Center For International Commercial Arbitration

في المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي أحد الأسس الأساسية لتطوير آليات التحكيم، وأن تأخذ بعين الاعتبار في عملية نشر ثقافة التحكيم في الوطن العربي، وخاصة في ليبيا.

واسمحوا لي أن أعلن أن محاور المؤتمر الثالث للتحكيم في ليبيا ستسلط الضوء على الوضع العام في ليبيا، ودراسة البنية التشريعية والاقتصادية في ليبيا، إضافة لتقديم المستجدات على المستوى التشريعي والمؤسسي في ليبيا في مجال الوساطة والتحكيم والاستثمار، والتعريف بالمركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي وبإجراءاته، بهدف تشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في ليبيا، ودعم علاقات التعاون مع الجانب الإيطالي على مستوى فض النزاعات والتدريب والبحث العلمي

وإذ نأمل أن يسفر المؤتمر عن تحقيق أهدافه بما يساهم في استقطاب الاستثمارات وبتث الطمأنينة في نفوس المستثمرين، كما نتمنى أن تعم المعرفة على الجميع، والاستفادة قدر الإمكان بما سيقدمه محاضرونا من محاضرات ثرية.

واسمحوا لي في الختام أن أجدد شكري لكل المحاضرين والحضور والرعاة والداعمين والمساهمين في إنجاح هذا المؤتمر الدولي، خاصة فريق العمل الذي سهر على التنظيم.

واسمحوا لي أن أحيل الكلمة للدكتور ميلاد عبد الله وزير الحكم المحلي، وعضو مجلس إدارة المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي.